

المجلد الثاني - 2011

التوزيع المكاني للأنهار الحدودية  
وأثرها في العلاقات العراقية - الإيرانية

أ. م. سوسن صبيح حمدان  
قسم الدراسات الجغرافية

المقدمة

يظهر تأثير الأنهار الحدودية في العلاقات القائمة بين دول الجوار من خلال أهميتها واستخداماتها المختلفة في النشاطات الاقتصادية المتنوعة ، سواء كان ذلك في الزراعة لأغراض الري، لاسيما في المناطق الجافة وشبه الجافة ، أو في الاستخدامات الصناعية ( للصناعات الخفيفة والثقيلة)، وتوليد الطاقة الكهربائية، والنقل وغيرها. فضلاً عن إن العديد من هذه الأنهار تمثل حدوداً طبيعية بين العديد من الدول.

إن هذه الأهمية تصبح سلاحاً ذو حدين، فمن جهة قد تساعد على نشوء علاقات حسن الجوار بين الدول التي تقع عندها هذه الأنهار، من خلال التعاون في استغلالها سواء كان ذلك الاستخدام لأغراض الملاحة، أو الاستفادة من مياهها في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومن جهة ثانية قد تصبح مطمح إحدى الدولتين على حساب الأخرى، خاصة مع وجود التفوق العسكري والرغبة في التوسع، ومد النفوذ على حساب دول الجوار، والحاجة إلى

المجلد الثاني - 2011

تطوير المناطق الزراعية باستخدام أوسع للمياه بإقامة المشاريع الإروائية، دون اخذ موافقة الدول المتشاطئة على هذه الأنهار.

للبعد الجغرافي دور مهم في نشوء الخلافات على الأنهار الحدودية وعائديتها، ومناطق النفوذ السياسي والملاحي فيها، وقد تتطور هذه الخلافات إلى حروب وصراعات، غير إن تفسير أسبابها في إطار تاريخي محض يجردها من دوافعها الحقيقية ويربطها بالدوافع المعلنة للأطراف المتصارعة وتضل الملايسات التاريخية بداية لكل التحليلات ، والحقيقة إن الاعتبارات الجغرافية وحقائقها ذات تأثير كبير في الدوافع للحروب، تتداخل معها الاعتبارات السياسية في التنافس على الزعامة الإقليمية أو الدولية طبقاً لحجم الأطراف المتصارعة وأطماعها.

أولاً: أثر الأنهار الحدودية في العلاقات العراقية . الإيرانية

1 - الأنهار الحدودية والمشاكل المتعلقة بها

يمكن تعريف الأنهار الحدودية على أنها المجاري المائية التي تمثل بأكملها أو جزءاً منها حدوداً بين بلدين<sup>(1)</sup>، وقد نصت معظم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالأنهار الحدودية ، والمؤتمرات المنعقدة بخصوصها ابتداءً من مؤتمر (هلسنكي) في العام 1966 والتقارير المقدمة من قبل خبراء دوليين إلى لجان القانون الدولي، فضلاً عن قرارات الأمم المتحدة، كلها أكدت على ضرورة دخول الدول المتشاطئة على الأنهار الدولية في مفاوضات في حالة رغبة إحدى الدول للإفادة من الأنهار عن طريق تغيير مجراها أو إقامة سد عليها، مع الأخذ بنظر الاعتبار حاجة الدول الأخرى من المياه المتدفقة خلال النهر والاعتراف بحق كل دولة من دول الحوض بالانتفاع المنصف من مياهه، والتعاون الايجابي فيما بينها من اجل

<sup>1</sup> - خليل إسماعيل محمد، مشكلات الأنهار الحدودية دراسة منطقة التحضر الحدودي بين العراق وإيران ، بحث منشور على الانترنت .

المجلد الثاني - 2011

الاستثمار الأمثل للمياه، أي امتناع أي دولة من إجراء تغييرات على مجرى النهر دون علم الدول الأخرى، فضلاً عن تبادل المعلومات حول الاستفادة من المياه بين الدول المشتركة، وحل المشاكل المائية بالطرق السلمية والحوار<sup>(1)</sup>، كما أكدت الأمم المتحدة في العام 1977 في اتفاقية جديدة حول استخدام لمجاري المائية الدولية (غير الملاحية) على مبدأ التقسيم العادل والمنصف وعدم التسبب بالضرر للدول الأخرى والتعاون فيما بينها وتبادل المعلومات على نحوٍ منظم<sup>(2)</sup>.

يوجد العديد من المجاري المائية الحدودية العراقية . الإيرانية، تقع منابعها في الجانب الإيراني، وقد اتُّخِذَتْ أساساً لترسيم الحدود بين البلدين، بحيث كانت الحدود تسير أما مع وسط النهر أو مع إحدى ضفتيه، وقد تتقاطع معه أحياناً، ولقد أثارت مثل هذه الأنهار ولا تزال الكثير من الأزمات بين البلدين الجارين، ومع إنها كانت اقتصادية في ظاهرها إلا إنها كانت تخفي أبعاداً سياسية وأمنية، الأمر الذي جعل من المناطق الحدودية ( القرى والمدن) بؤراً للصراعات المستمرة والتي انعكست نتائجها على السكان في تلك المناطق بشكل مباشر أو غير مباشر<sup>(3)</sup> ، وإن المسألة المائية بين البلدين هي مسألة حدود بين دولة تمتلك منابع الأنهار ومصادرهما وأخرى تجري خلالها، وهذا الصراع اخذ يتصاعد في ضوء المتطلبات المتزايدة للمياه سواء بسبب ارتفاع نمو السكان أو تنامي الخطط المستغلة للمياه، وتتبع مشكلة الأنهار الحدودية من .:

- أ . التغيير المستمر في مجرى النهر أو في كمية مياهه الجارية .
- ب . طبيعة التغيير في استغلال مياه الأنهار الحدودية ومن بينها إقامة السدود وإنشاء القنوات.

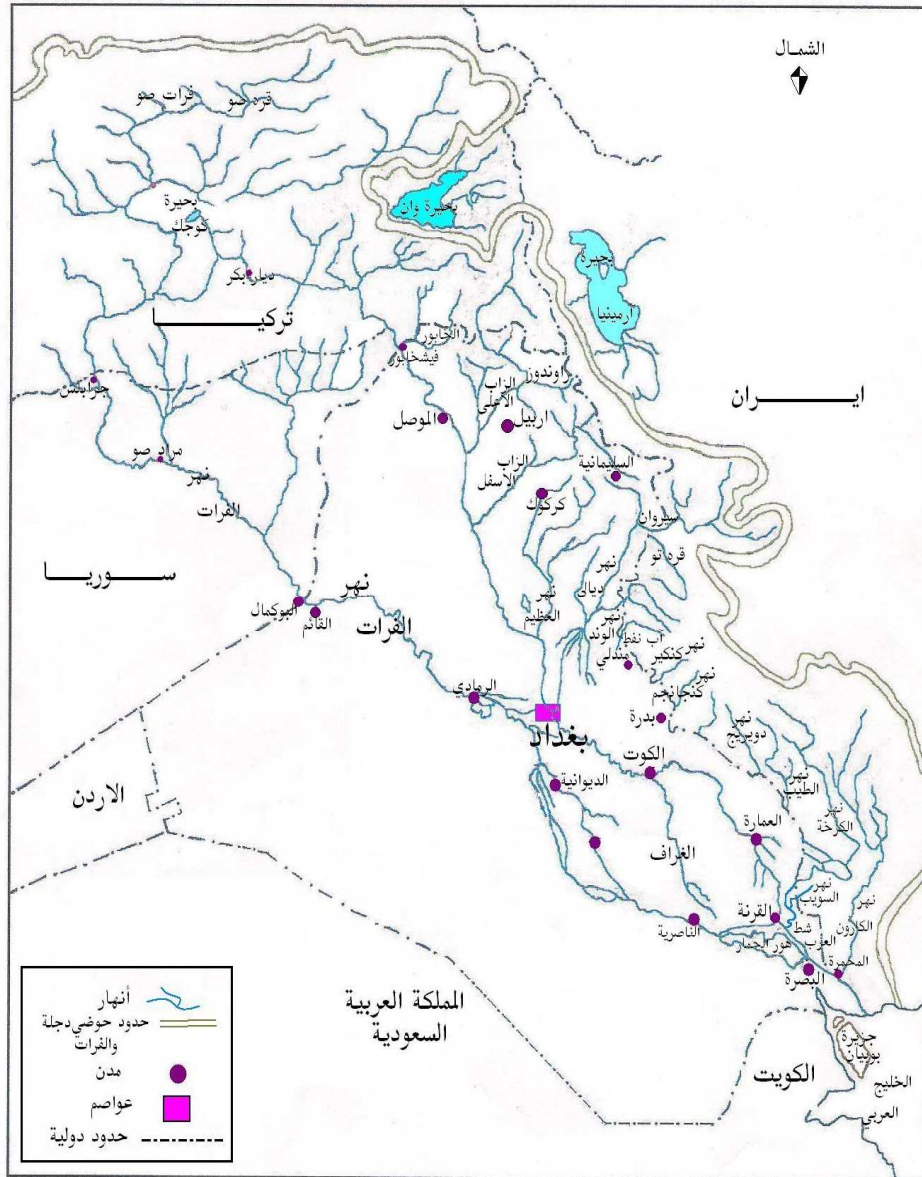
1 - زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي، دمشق، 1994، ص81.  
2 - عبد المالك خلف التميمي، المياه في المشرق العربي، مجلة عالم الفكر، المجلد 4، 1997، ص138.  
3 - خليل إسماعيل محمد ، مصدر سابق.

المجلد الثاني - 2011

- ج . بناء المنشآت السياحية كالبحيرات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية .  
د . ظهور التلوث في المياه (1) .

---

<sup>1</sup> - عباس علي التميمي ، طبيعة مشكلات الأنهار الحدودية، مطبعة سلمى ، بغداد، 1982. وكذلك راجع: محمد أزهر السماك، الجغرافية السياسية ، أسس وتطبيقات ، مطبعة جامعة الموصل ، الموصل، 1988، ص114.



شكل (1)  
الأنهار الحدودية العراقية . الإيرانية

المجلد الثاني - 2011

2. الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران  
يبلغ عدد الأنهار الحدودية بين البلدين (44) نهراً تتوزع على طول الحدود الشرقية من الشمال إلى الجنوب، بدءاً من محافظة أربيل وانتهاءً بالبصرة، منها (22) نهر رئيسي أُقيمت عليها العديد من السدود والخزانات مما أثر في موارد العراق المائية، وحصول نقص كبير في المياه لمختلف الاحتياجات الإنسانية والزراعية، وتظهر أهمية هذه الأنهار على إنها:  
أ. تشكل في جزء أو أكثر من مجاريها حدوداً سياسية بين العراق وإيران.  
ب. تستغل في إرواء المحاصيل الزراعية و تربية الحيوانات .  
ج. تعد المورد الأساسي للشرب والاستعمالات المنزلية اليومية للسكان في المناطق والمدن التي تجري خلالها .  
وتتباين أهميتها تبعاً لكمية المياه التي تجري فيها وخصائصها الكيميائية، ونوعية الأرض التي تجري خلالها وطريقة الاستعمال، وسرعة الجريان، والمناخ السائد في المنطقة، إضافة إلى نمط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية على الحدود ، ناهيك عن طبيعة الوضع الأمني والسياسي بين البلدين<sup>(1)</sup>. ويمكن تقسيم الأنهار الحدودية بين العراق وإيران إلى:  
أ. انهار السليمانية ( كردستان العراق) :  
وهي انهار ( بناوقسوتة ، باني، فزلجة، زراوة، كولة، الزاب الصغير) والمشاكل في هذه المنطقة تتركز على نهر (بناوقسوتة) الذي يصب في نهر الزاب الصغير، وقد أقامت إيران ضمن مشاريعها للري بفتح ثلاث قنوات لسحب المياه من النهر لأغراض الزراعة، مما اثر على تدفق المياه باتجاه الأراضي العراقية<sup>(2)</sup>.

1 - خليل إسماعيل محمد ، مصدر سابق .  
2 - عبد الملك خلف التميمي ، المياه العربية التحدي والاستجابة، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 بيروت، 1999، ص140.

المجلد الثاني - 2011

ب . انهار منطقة ديالى :

هناك (11) نهراً مشتركاً بين البلدين في هذه المنطقة عند الحدود، إلا إن النزاع يتركز على انهار ( الوند ، قره تو، كنتكير) وبالنسبة لنهر ( الوند ) فهو ينبع من مرتفعات (كرند) الإيرانية قرب الحدود العراقية، وعلى ارتفاع(2000م) فوق منسوب سطح البحر ويدخل الأراضي العراقية على بعد (8كم) من مدينة (خانقين) <sup>(1)</sup> ، ويسير لمسافة(50كم) داخل الأراضي العراقية، ويصب في نهر ديالى (سيروان)<sup>(2)</sup> شمال هضبة جلولاء ويروي مساحات زراعية واسعة تصل إلى (50 ألف) دونم<sup>(3)</sup>، وتتفرع على جانبيه مجموعة قنوات تزود المنطقة بين الحدود ونهر ديالى بالمياه، ومنها قناة(حاجي قره)و (قولاي) و (علياوي) و(خانقين) ومع ذلك فإن ما يقارب (80%) من مساحة حوضه تقع في إيران<sup>(4)</sup>، وقد قامت الحكومة الإيرانية ببناء قناة بين منطقة (قصرشيرين)و (خسروي) للاستفادة من مياه النهر، لأغراض الزراعة منذ العام 1954 ونتج عن ذلك تأثير في تدفق النهر إلى الأراضي العراقية <sup>(5)</sup>.

كذلك الحال بالنسبة لنهر (قره تو) الذي ينبع من المرتفعات الإيرانية المجاورة، ويمثل جزء من الحدود العراقية . الإيرانية لمسافة (38كم) قبل دخوله الأراضي العراقية، ويصب في نهر ديالى، وسقي هذا النهر البساتين والأراضي الزراعية في ناحية (قره تو) التابعة لقضاء خانقين، وكان التعامل مع هذا النهر بين السكان على طرفي الحدود على أساس المرافنة

1 - خليل إسماعيل محمد، مصدر سابق.

2 - عبد المالك خلف التميمي ، المياه العربية التحدي والاستجابة، مصدر سابق، ص140.

3 - حيدر شامان الصافي، العراق وإستراتيجية إيران المائية ، جريدة الصباح، العدد1803، 2009/10/22.

4 - خليل إسماعيل محمد، مصدر سابق.

5 - عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مصدر سابق، ص 140.

المجلد الثاني - 2011

وبالتناوب<sup>(1)</sup>، وقد أقامت إيران على هذا النهر العديد من السدود الصغيرة الأمر الذي أدى إلى النزاع بين الطرفين<sup>(2)</sup>.

أما نهر (كنكير) كما يعرف باسم (كلال كنكير) فتقع منابعه عند السفوح الغربية لمرتفعات زاكروس شرق مدينة مندلي، ويدخل الأراضي العراقية عند مضيق (كومة سنك)، وبعد أن يجري في منطقة متموجة وترفده مجاري قصيرة، يصب في هور الشويجة في واسط<sup>(3)</sup>، وتتفرع منه عدة قنوات لري حقول وبساتين مندلي وما حولها<sup>(4)</sup>، وتستفيد إيران من هذا النهر في مشاريعها منذ العام 1948، الأمر الذي أدى إلى توقف تدفق مياهه إلى الأراضي العراقية، مما اضطر العراق إلى سحب المياه من نهر ديالى لري الأراضي الزراعية في مندلي<sup>(5)</sup>.

ومن الأنهار المهمة في هذه المنطقة، (آب نفت) أي وادي النفط، الذي ينبع من السفوح الغربية لمرتفعات زاكروس، جنوب (نفت خانة) وبعد دخوله الأراضي العراقية يتجه نحو مقاطعتي نفط خانة وطحماية غرب مندلي، ويصب في هور الشويجة، وغالباً ما تجري فيه المياه وقت سقوط الأمطار، وتتميز بكونها مالحة، ويكون في قسم منه حدوداً بين العراق وإيران<sup>(6)</sup>.

ج. انهار منطقة واسط (الكويت) :

هناك نهران في هذه المنطقة يُتَنَازَع على مياههما هما نهر (جنكيات) ونهر (كنجان جم)، الذي ينبع من المرتفعات الإيرانية، ويكون خط الحدود بين البلدين سائراً مع منتصف

1 - فلاح شاكر الأسود، الحدود الشرقية للوطن العربي، مطبعة سلمى، بغداد، 1982.  
2 - عبد الخلف مالك التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مصدر سابق، ص140.  
3 - خالدة السعدون، تحليل العوامل التي ترسم خط الحدود بين العراق وإيران، رسالة ماجستير، بغداد، 1971، ص84.  
4 - عمران موسى البياتي، مندلي عبر العصور، منشورات وزارة الإعلام، دار الحرية، بغداد، 1985، ص35.  
5 - حيدر شامان الصافي، مصدر سابق.  
6 - خليل إسماعيل محمد، مصدر سابق.



المجلد الثاني - 2011

المجرى ولمسافة (13كم)، ويبلغ طول النهر حوالي (77كم)، ثم يلتقي مع نهر (كاني رود) ليكونان نهر (طلال بدر) والذي يشكل جزء منه أيضاً حدوداً بين العراق وإيران، ويروي النهر الأخير سهول زرباطية في العراق، ويعد مورداً حيوياً للمنطقة السهلية الممتدة بين بدرية زرباطية . جصان، ويتفرع منه (12) جدول لري تلك المنطقة رغم أن مياهه تتسم بالتذبذب مع ارتفاع معدلات الملوحة فيها، وينتهي إلى هور الشويجة<sup>(1)</sup> ، والمشاكل على هذه الأنهار بدأت منذ العام 1930، عندما نشب خلاف بين عشائر البلدين القاطنة عند الحدود حول إستغلال تلك المياه.

د . أنهار ميسان والبصرة :

وهي خمسة أنهار (الطيب، دويريج، الكرخة، شط الأعمى ، الكارون) فضلاً عن (شط العرب) الذي سيدرس منفصلاً عن انهار هذه المجموعة لما له من أهمية إستراتيجية واقتصادية، إذ يعد المنفذ العراقي الوحيد إلى البحر، وحضي باهتمام كبير من قبل الدولتين العراقية والإيرانية، وقد أثّرت حوله الكثير من المشكلات، خاصةً تلك المتعلقة بترسيم الحدود والتي تطورت إلى صراع عسكري بين البلدين، وتمخضت عن عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات لتحديد عائدة شط العرب من حيث السيادة عليه ونظام الملاحة فيه. يعد نهري (الكارون و الكرخة) من روافد شط العرب المهمة والتي كانت ترفده بكميات كبيرة من المياه.

نهر الكارون : وينبع من جبال (بختاري ) التي تمثل الحدود الشرقية الطبيعية لـ (عربستان) ويدخل سهلها عند مدينة (شوشتر) ثم يتفرع إلى فرعين، الشرقي/ ويعرف باسم (أبي كريكار) والآخر غربي يسمى (أبي شطيط) ثم يلتقيان ثانيةً عند (بانديكسر) ، ثم يمر

<sup>1</sup> - المصدر السابق .

المجلد الثاني - 2011

بالأهواز حيث تبدأ الشلالات ولمسافة (2كم) ، وبعد أن يجري مسافة (180كم) يصل مدينة المحمرة (خرمشهر) حيث يصب في شط العرب عن طريق قناة الحفار<sup>(1)</sup>، ونظراً لقصره وكثرة مياهه مع شدة انحدار مجراه فقد امتاز بسرعة الجريان، ويزود شط العرب بحوالي (27مليار م<sup>3</sup>/سنة)<sup>(2)</sup>، وقد أقامت إيران بالكثير من المشاريع المائية كالسدود والخزانات على هذا النهر منذ العام 1962، حيث شيدت سد (دز) على نهر (دز) أحد روافد الكارون يبلغ تصريفه السنوي (20مليار م<sup>3</sup>/سنة)، وبعد العام 1970 اقيم سد آخر بطول (462م) من أجل توليد (2000ميكاواط) من الطاقة الكهربائية/ ساعة<sup>(3)</sup>، فضلاً عن رغبة إيران ببيع المياه العذبة من نهر الكارون إلى الكويت، كأحد مشاريع تجارة المياه مع دول الخليج. ساهمت هذه المشاريع بانخفاض كمية المياه المتدفقة في شط العرب بدرجة كبيرة، وزيادة نسبة الملوحة فيه.

نهر الكرخة : ينبع من الجبال الغربية الإيرانية في منطقة (كرمنشاه)، ويصب في موسم الفيضان في هور الحويزة بواسطة نهر (السويب) وتتحد مياه النهر باتجاه الجنوب الغربي مع مياه دجلة إلى شط العرب<sup>(4)</sup>، وقد جف هذا النهر بفعل إقامة سد عليه فاحتجزت مياهه، كما تم شق سبعة جداول منه، لري الأراضي الواقعة على جانبيه، أربعة منها كبيرة (20 .30م)، وثلاثة صغيرة (6 .8م)، ولنهر الكرخة عدة روافد موسمية داخل الأراضي العراقية، جميعها كانت تنصرف إلى هور الحويزة، وهي الآن جافة تماماً بفعل انقطاع مياه نهر الكرخة.

<sup>1</sup> - المصدر نفسه ، ص14.

<sup>2</sup> - عبد المالك خلف التميمي، مصدر سابق، ص141.

<sup>3</sup> - حيدر شامان الصافي، مصدر سابق.

<sup>4</sup> - خالدة رشيد السعدون ، تطور الأطماع الإيرانية في شط العرب ، مصدر سابق ، ص15.

المجلد الثاني - 2011

نهر الطيب : يمر بأراضي شرق العمارة، ويصب في هور المشرح وحجزت مياهه عن العراق بعد إقامة سد عليه.

نهر دويريج : ينبع من إيران ويصب في هور المشرح بعد دخوله الأراضي العراقية، وقد انقطعت مياهه بعد أن أقامت عليه إيران سد في العام 1966<sup>(1)</sup>.

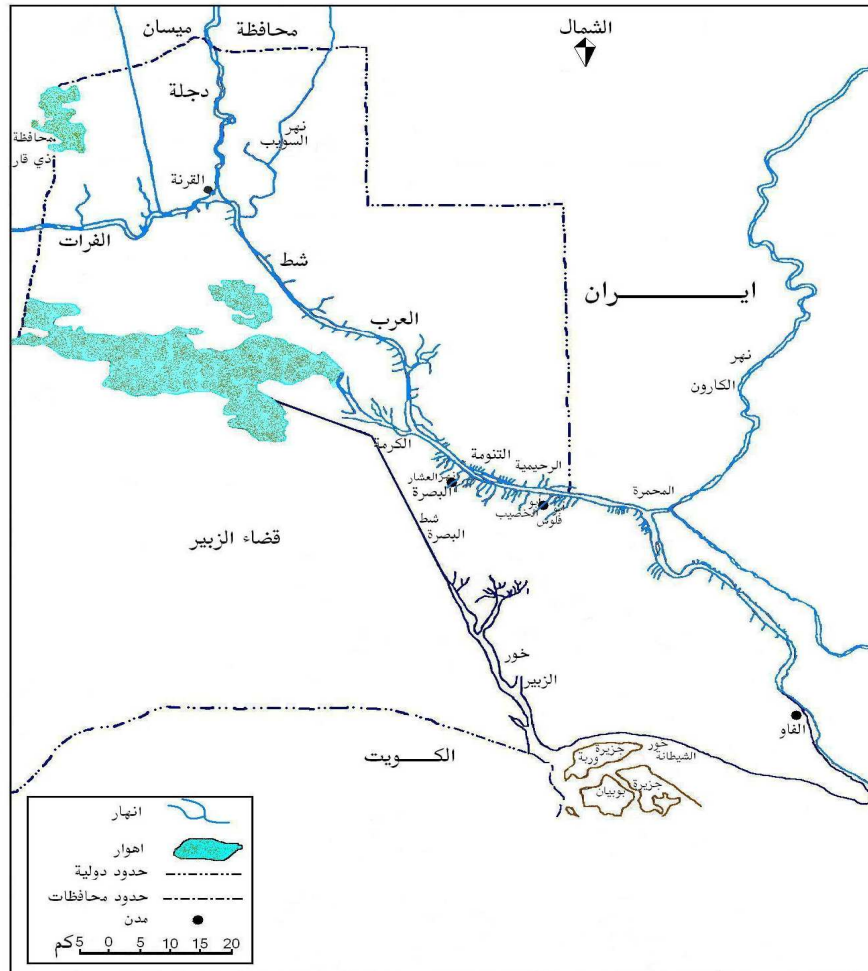
هـ - شط العرب

يعد شط العرب المدخل البحري الرئيس للعراق، وهو يمثل اليوم الحدود السياسية بين العراق وإيران في أقصى جنوب العراق ولمسافة (102 كم) تقريباً، يمتد من شمال الخليج العربي إلى السهل الرسوبي، ومن هنا يمكن القول انه إذا كان من الثابت لمنطقة الخليج العربي ذلك الموقع الاستراتيجي المتميز، كأهم منفذ من منافذ العالم العربي إلى البحار، وإذا كانت منطقة الخليج منطقة صراع دولي في الشرق الأوسط، فإن جزء كبير من هذه الأهمية تتعكس على شط العرب<sup>(2)</sup>، وفي الفترات التي كان يغطي فيها هور الحمار مساحة شاسعة من الأرض تمتد بين حافة الصحراء الغربية وبين الضفة اليمنى للشط، مما يؤدي إلى عزل مدينة البصرة عن داخل العراق، كان يعتبر شط العرب مدخلاً لهذه المدينة إلى باقي الأراضي العراقية.

يقع حوض شط العرب كلياً في منطقة منبسطة التضاريس، ضمن حدود الجزء الأسفل للسهل الرسوبي، إذ يتميز هذا السهل بالرواسب السميكة التي تكونت بفعل نهري دجلة والفرات والمتكونة أساساً من الغرين والطين، يقع وادي النهر بين نطاقين تكتونيين الأول (الدرع العربي المستقر) في الجزء الجنوبي . الغربي، والثاني هو(حزام الالتواء غير المستقر في إيران) في الجزء الشمالي . الشرقي، ويتميز هذا النطاق بوجود العديد

<sup>1</sup> - حيدر شامان الصافي، مصدر سابق.

<sup>2</sup> عبد الوهاب القصاب، التأثير الجيوسراتيجي لسياسة التسليح الإيرانية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، 2003.



شكل (2)  
شط العرب وأنهار المنطقة الجنوبية في محافظة  
البصرة

المجلد الثاني - 2011

من التراكيب التحديدية تحت السطحية ذات الميل البسيط التي لا تظهر أي انعكاسات واضحة على سطح الأرض<sup>(1)</sup>.

إن منطقة شط العرب بصورة خاصة، والجزء الجنوبي من العراق بصورة عامة، غير مكتملة التكوين، بالرغم من إن تاريخ التطور الجيولوجي في العراق يبدأ منذ أقدم العصور الجيولوجية، وبالرغم من إن شط العرب قد تكون من التقاء نهري دجلة والفرات ، إلا إن الباحثين قد اختلفوا في كيفية نشوء مجراه، إذ يرى البعض أن الترسبات التي كونها نهر (الكارون) والوديان الآتية من جهة الشرق تسببت في نشوء سد في فم الخليج، أخذ يعوق مياه الرافدين من الوصول إليه ثانية وأخذت تنزل بصورة تدريجية نحو الخليج مكونة شط العرب<sup>(2)</sup>، في حين إن هناك رأي يقول بحدوث نشاط تكتوني أدى إلى انقطاع نهر الفرات عن مصبه القديم، إذ كان النهران يصبان منفصلين في الخليج العربي<sup>(3)</sup>، وكان خور الزبير الواقع في جنوب . غرب محافظة البصرة، يمثل مجرى قديم لنهر الفرات، والذي أصبح خلال عصر (الهولوسين) الجيولوجي مصباً له بعد طغيان مياه البحر وارتفاع منسوبه إلى (3م) فوق مستواه الحالي، وبعد انقطاع النهر عن مصبه القديم تحول مجراه نحو نهر دجلة مما أدى إلى تكوين شط العرب<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> وسن صبيح حمدان، السلوك الدوري لبعض الخصائص الهيدروكيميائية لشط العرب ، بحث مقدم في ندوة قسم الدراسات الجغرافية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، في 2009/5/20، بحث غير منشور.

<sup>2</sup> شط العرب ينتظر استعادة أمجاده، الملحق الاقتصادي في صحيفة الأهالي، ع2، 2003/9/30.  
<sup>3</sup> عبد الإله رزوقي كربل ، الأنهار في محافظة البصرة، موسوعة البصرة الحضارية، الموسوعة الجغرافية، مطبعة دار الحكمة، البصرة ، 1988، ص63.

<sup>4</sup> صباح ناجي الموسوي، تصنيف خور الزبير وإمكانية تحديد مقترباته خلال مراحل تطويره المختلفة، وقائع الندوة الثالثة حول الطبيعة البحرية لخور الزبير والمساحات المائية المجاورة، مركز علوم البحار ، مطبعة دار الحكمة ، جامعة البصرة ، 1991، ص2.

المجلد الثاني - 2011

وقد حدث أن غير شط العرب مجراه عدة مرات، فبعد أن كان يلتقي بدجلة عند مدينة القرنة، أصبح داخلاً في هور الحمار، ويرسل مياهه من هناك عن طريق جدول (كرمة علي)<sup>(1)</sup>، لذلك فالقسم الواقع بين القرنة وكرمة علي يعتبر جزء من نهر دجلة. يجري النهر باتجاه الجنوب الشرقي لمسافة تتراوح بين (204.195 كم) من منطقة التقاء الرافدين حتى مصبه في الخليج العربي، ويتراوح عرضه بين (1220.350 م) ويصل إلى (1500 م) عند المصب في حين يبلغ عرضه (400 م) عند مدينة البصرة، يجري النهر داخل الأراضي العراقية بكلتا ضفتيه لمسافة (102 كم)<sup>(2)</sup>.

إن طبيعة الأرض التي يسير فيها شط العرب سهلية خصبة على الجانبين وتكمن أهميته في مياهه العذبة الوفيرة، وكونه وسيلة للمواصلات والملاحة<sup>(3)</sup>. والتصريف السنوي في شط العرب

يقدر بـ (35,5 مليار م<sup>3</sup>) فيما قبل عقد الثمانينيات من القرن العشرين، ويأتي (30%) منها عن طريق نهر الكارون، كما يحمل الشط كميات هائلة من الغرين تقدر بملايين الأطنان، وهذا يتطلب عمليات حفر وكري مستمرة للشط، لجعله صالحاً للملاحة باستمرار، وقد فُدر حجم الرواسب التي أُزيلت خلال أربع سنوات بـ (209 مليون طن) وهذا يعني إن الرواسب تساهم في تغيير مصب شط العرب، فقد كان للترسبات المتجمعة خلال خمسين سنة دوراً في تقدم أراضي جديدة نحو البحر في الخليج العربي على جانبي النهر بما يساوي في المعدل (7 كم)، كما أثرت في تقدم خط الماء الواطئ لكلا الضفتين بما يساوي في المعدل (150 م) للضفة الغربية، و(100 م) للضفة الشرقية.

<sup>1</sup> عبد الإله رزوقي كربل، مصدر سابق، 64.

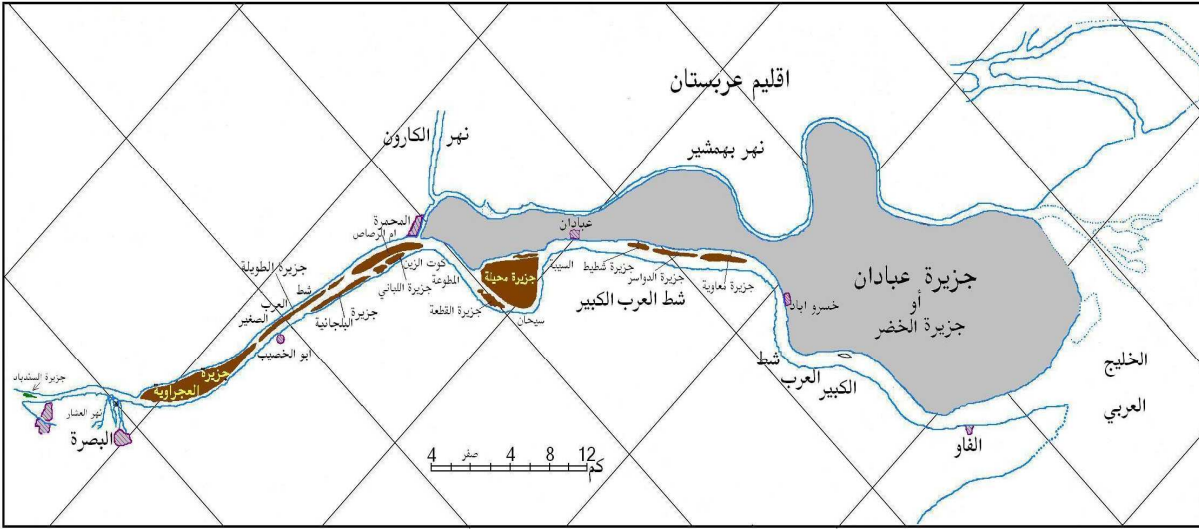
<sup>2</sup> - احمد الرشدي، الأنهار الدولية في الوطن العربي أوضاعها الجغرافية وتنظيمها القانوني، مجلة شؤون عربية، 1996، العدد 86، ص 28-29.

<sup>3</sup> - عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مصدر سابق، ص 141.

المجلد الثاني - 2011

شكل (3)

الجزر والأنهار التي تصب في شط العرب جنوب العراق



المصدر: وفیق الخشاب وآخرون، الموارد المائية في العراق، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1983.

يتراوح عرض الشط بين (350. 1220م)، وتعتبر منطقة المصب أ عرض منطقة فيه، في حين يبلغ (400م) عند مدينة البصرة<sup>(1)</sup>، أما عمق شط العرب فتتغير مكانياً تبعاً لتأثير ظاهرة المد والجزر ومدى تأثيره بالظروف الطبيعية والمناخية، ويتراوح عمق الشط بين (8 - 22م) وبهذا تستطیع البواخر ذات الغاطس (10,75م) من الوصول إلى الفاء، ويغاطس

<sup>1</sup> أحمد الرشيد، الأنهار الدولية في الوطن العربي، وأوضاعها الجغرافية وتنظيمها القانوني، مجلة شؤون عربية، ع86، 1996، ص28-29.

المجلد الثاني - 2011

(9,75م) من الوصول إلى عبادان، في حين تتمكن البواخر بغاطس(9م) من الوصول إلى المعقل، يخضع النهر كلياً لتأثير ظاهرة المد والجزر السائدة في الخليج العربي والتي تحدث مرتين في اليوم، حيث يحصل فرق في المنسوب حوالي (1,7م) صيفاً ويقل إلى (45سم) في فصل الربيع، ولهذه الظاهرة أهمية كبيرة، إذ إن مجيء الموجة وضغطها على المياه في شط العرب وبالتالي رفع مستوى المياه في الجداول الكثيرة الممتدة على جانبي شط العرب والمستخدم في ري بساتين النخيل، فيدخل الماء في الأنهار والسواقي الصغيرة ويخرج منها مرتين في اليوم عند هبوط الماء وقت الجزر<sup>(1)</sup>، أي خروج المياه الفائضة عن الحاجة محملة بالأملاح وعودتها إلى النهر، بمعنى (عملية بزل طبيعية)، ويبلغ عدد الأنهار والجداول الصغيرة المتفرعة من الشط حوالي (235) قناة ري وصرف<sup>(2)</sup>، كما تساعد عملية الجزر على دخول وخروج البواخر بسهولة إلى شط العرب.

وأهم تأثيرات ظاهرة المد والجزر أيضاً هو تكوين (السداد)، أهمها في موضعين: الأول/ قرب مصب نهر الكارون ويسمى بـ (سد المحمرة). الثاني/ قرب مصب شط العرب في الخليج العربي ويسمى بـ (سد الفاو)<sup>(3)</sup>، وهي من المظاهر الجيومورفولوجية غير الواضحة للمشاهد كونها تحت سطح الماء، وتعيق في العادة عملية الملاحة، فضلاً عن وجود العديد من الجزر في وسط الشط مثل جزيرة (أم الرصاص) و (محيلة) و (الكطعة) ويبلغ عدد الجزر في الشط (24) جزيرة<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> - المصدر نفسه، ص12-13.

<sup>2</sup> - صباح عبود عاتي، وفيصل عبد منشد، أثر العوامل الجغرافية في التباين المكاني والزمني لملوحة مياه شط العرب، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد 2، لسنة 2009، ص 852.

<sup>3</sup> - خالدة رشيد السعدون، تطور الأطماع الإيرانية في شط العرب من خلال الاتفاقيات المعقودة بين العراق وإيران، مطبعة التايمز للطباعة والنشر المساهمة، ط1، بغداد، 1981، ص12.

<sup>4</sup> - صباح عبود عاتي، وفيصل عبد منشد، مصدر سابق، ص 851.



المجلد الثاني - 2011

ثانياً: المعاهدات والاتفاقيات حول الحدود العراقية . الإيرانية

لقد ارتبط العراق بعلاقات سياسية غاية في التعقيد مع الدولة الفارسية، ولعقودٍ طويلة، اختلفت عن طبيعة علاقاته مع دول الجوار الأخرى، وكانت في معظمها قائمة على النزاعات والمشاكل الحدودية، التي تمخضت عنها العديد من المعاهدات والاتفاقيات خلال مراحل تاريخية متعددة ، بخصوص تثبيت الحدود وحل المشاكل المتنازع عليها، سواء كانت حدود برية (لتحديد عائدة المدن والقرى الحدودية) أو حدود مائية (تحديد عائدة الأنهار الحدودية) وحجم استثمارها، وكانت الحكومة العثمانية ولأربعة قرون تمثل الجانب العراقي ملتزمة ومنفذة لمعظم بنود هذه المعاهدات ، فيما يلاحظ عدم التزام الحكومات الإيرانية المتعددة ببنود هذه المعاهدات، وعدم اعترافها ببعضٍ منها، أو التغاضي عن بعض البنود مما يجعل المشاكل الحدودية بين البلدين في حالة تأزم مستمر منذ العام 1554 ولغاية 1914، وفيما بعد هذا التاريخ عقدت المعاهدات بين الجانب الإيراني والحكومات العراقية الوطنية اللاحقة .

ويجب ملاحظة عدة أمور فيما يتعلق بالمشاكل والخلافات حول شط العرب والأنهار

الحدودية الأخرى:

أ . إن النزاع بين البلدين لا يشكل خطراً على الأمن المائي العراقي أي إن إيران لا تستطيع الضغط على العراق بورقة المياه من خلال شط العرب وكذلك الحال بالنسبة للعراق، أما ما يتعلق بالكارون فإن المشاريع الإيرانية أدت إلى انخفاض منسوب الشط لبعض الأشهر .

ب . إن شط العرب ممر ملاحى ذو أهمية بالنسبة للعراق، لأنه منفذ الوحيد للبحر ، في حين تمتلك إيران منافذ عديدة بامتلاكها ساحل طويل على الخليج العربي والبحر العربي، وبهذا تستطيع استخدام هذه الصفة المهمة للضغط على العراق، الأمر الذي ساعدها في الحصول على مكاسب كثيرة على حساب الأراضي العراقية، وكما سيأتي لاحقاً .

المجلد الثاني - 2011

ج . المشاكل المتعلقة بالأنهار الحدودية التي تتبع من إيران ، إذ يلاحظ قدرة إيران على التحكم بالإيرادات المائية لهذه الأنهار، مما يؤثر سلباً على الوارد المائي الداخل إلى الأراضي العراقية، ويسبب أضراراً كبيرةً للعديد من المزارع والبساتين العراقية المقامة عندها، خاصةً في المدن والقرى الحدودية، إلا إن تأثيرها على الأمن المائي العراقي عموماً ضئيل، إذ إنها لا تشكل ضرراً على إيرادات نهر دجلة، خاصةً وإن أهم روافده الزاب الأعلى والأسفل اللذان ينبعان من الجبال الإيرانية والعراقية .

المعاهدات الحدودية المتعلقة بالحدود النهرية وشط العرب

يمر خط الحدود بين العراق وإيران عبر قم جبلية ، وأراضي وعرة تُعدّ المنابع الرئيسية للعديد من الأنهار التي تجري غرباً باتجاه الأراضي العراقية، ولم تكن ثمة أزمة مائية بين البلدين، تقوم على طبيعة استثمار مياه تلك الأنهار، خاصةً قبل تأسيس الدولة ، وإن معظم المعاهدات بين البلدين كانت تركز على الحدود البرية وحركة العشائر لا سيما الرعاة عبر الحدود، فضلاً لتناولها لشؤون الحج وزيارة العتبات المقدسة والضرائب، عدا شط العرب<sup>(1)</sup> وبعض الأنهار الأخرى مثل نهر كنكير ، حيث ورد تحديد تقسيم مياه النهر بنسب متساوية بين مدينة سومار الإيرانية ومندلي العراقية بموجب قرار لجنة تحديد الحدود لسنة 1914<sup>(2)</sup>، ويبدو أن التوسع في استخدام مياه الأنهار الحدودية جعل الحاجة إلى المياه تزداد بسرعة، كما إن المواقف (غير الودية) بين البلدين خاصةً بعد تأسيس الدولة العراقية دفع إيران إلى التحكم بمنابع تلك الأنهار، كورقة غط في علاقاتها السياسية مع العراق، وظهر ذلك من خلال القيام بتغيير مجرى العديد من الأنهار الحدودية والروافد التي يعتمد عليها السكان، وإقامة الخزانات والسدود على تلك الأنهار وتحويل مياهها إلى مناطق أخرى ، فضلاً عن حجز المياه العذبة وترك مياه المبالز تتجه نحو الأراضي العراقية.

1 - خليل إسماعيل محمد ، مصدر سابق .

2 - عبد الرزاق عباس حسين ، الجغرافية السياسية، بغداد، ص138.

المجلد الثاني - 2011

وقد ورد في بروتوكول (1914.1913) تحديد استثمار مياه نهر (كيخان ضم) وذلك على أساس (3,5) للعراق و(2,5) لإيران، إلا إن التوسع في مساحات الأراضي الزراعية بهدف توطين القبائل الرّحل في منطقة (منصور آباد) الإيرانية ، وحفر قناة جديدة وبناء سد في المنطقة ، الأمر الذي أثار على حصة العراق المائية في هذا النهر ، وضرت بسكان بكرة و زرباطية، وكذلك الحال بالنسبة لنهر (الوند) المار بخانقين ، ونهر (قوره تو) شمال خانقين<sup>(1)</sup> .

كما حدد بروتوكول 1913 الحدود النهرية بين البلدين، باتخاذ خط الوسط لمجرى النهر بالرغم من كونها غير صالحة للملاحة وهذه الأنهار(قوره تو، الوند، تلكاب، كيالو، وزنة، خيله رش، كنكير، وكذلك قناة خابين)<sup>(2)</sup> .

أما بالنسبة لشط العرب، فقد ورد في المعاهدات المتأخرة والمتعلقة بتحديد الحدود ، خاصةً بعد زيادة حركة الملاحة في شط العرب مما استوجب ضرورة التحديد الدقيق للحدود في هذا النهر<sup>(3)</sup>، إضافة إلى اكتشاف البترول في العام 1908 في إقليم عربستان في منطقة (مسجد سليمان)، وتأسيس شركة النفط (الانكلو. إيرانية) في العام 1909 والتي أخذت تصدر النفط بشكل تجاري، وتبع ذلك تأسيس مصرفى عبادان على جزيرة عبادان جنوب المحمرة وبهذا أصبح لعبادان وضيفة جديدة كميناء لجمع وتصفية النفط وتصديره عن طريق شط العرب، كل هذه التطورات أدت إلى تزايد الاهتمام الإيراني بشط العرب، ومطالبتها بتحديد وتعديل الحدود فيه خاصةً مع تزايد الأهمية الاستراتيجية لرأس الخليج العربي والطريق النهري وإقليم عربستان تبعاً لذلك<sup>(4)</sup> .

1 - خليل إسماعيل محمد، مصدر سابق.

2 - جابر إبراهيم الراوي، مشكلات الحدود العراقية - الإيرانية والصراع المسلح ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ط1، بغداد، ص85.

3 - الحرب العراقية - الإيرانية ، شبكة الانترنت ، <http://www.moqatel.com>

4 - عبد الرزاق عباس حسين، مصدر سابق، ص132.

المجلد الثاني - 2011

وخلال القرنين المنصرمين، كانت هناك أربع تطرقت لموضوع شط العرب، تناولت جانبيين رئيسيين غاية في الأهمية، هما (الملاحة و الحدود) وهذه المعاهدات هي:

1. معاهدة أرضروم الثانية 1847.

وهي أول معاهدة ساهمت في تحديد حدود شط العرب، وتعتبر حجر الأساس لتزايد الأطماع فيه من قبل الجانب الإيراني، رغم إن المعاهدة لا تشير على أي تنازل عن النهر ، وبقي تحت السيطرة العثمانية الكاملة ، والتنازل الذي حصل على الأراضي في الضفة الشرقية ، وهذا ما جعل الحدود بين الدولتين عند الضفة اليسرى لشط العرب، كما اعترفت الدولة العثمانية بحق الملاحة الحرّة للسفن الإيرانية<sup>(1)</sup> دون إعاقة أو تأخير من مصبه حتى نقطة اتصال الحدود المشتركة شمالاً<sup>(2)</sup>.

2. بروتوكول القسطنطينية 1913، ومحاضر تحديد الحدود 1914.

في هذه المعاهدة وافقت الدولة العثمانية على مرور خط الحدود بين الدولتين من منتصف شط العرب أمام مدينة المحمرة، وبذلك تكون قد تنازلت عن جزء من مياه شط العرب وبطول (7,25 كم)، وتمّ تحديد (227) نقطة حدودية<sup>(3)</sup>، ويبدأ خط الحدود هذا من نقطة اتصال قناة (الخبين) بشط العرب عند مصب نهر (النزيلة) أو (ناز الله)، ويسير خط الحدود مع مجرى الشط حتى البحر تاركاً النهر وكافة الجزر التي فيه تحت السيادة العثمانية باستثناء :

<sup>1</sup> - خالدة رشيد السعدون، تطور الأطماع الإيرانية في شط العرب من خلال الاتفاقات المعقودة بين العراق وإيران، مصدر سابق، ص17.

<sup>2</sup> - خالد العزي ، أضواء على التطورات التاريخية للصراع العراقي الإيراني حول الحدود، دار الحرية للطباعة ، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، بغداد ، 1981 ، ص59.

<sup>3</sup> - الحرب العراقية- الإيرانية، مصدر سابق.

المجلد الثاني - 2011

أ . جزيرة (محلة) والجزيرتين الواقعتين بين (محلة) والضفة اليسرى لشط العرب (ساحل عبادان).

ب . الجزر الأربعة الواقعة بين (شطيط) و(ماوية) أو ما تعرف بـ (جزيرة معاوية) والجزيرتين الواقعتين مقابل (منكوحى) والتابعتين لعبدان.

ج . جميع الجزر الصغيرة الموجودة الآن والتي ستتكون مستقبلاً ، والتي تتصل بالمياه الضحلة لجزيرة عبادان أو بالبر الفارسي أسفل نهر (النزيلة) .

كما أتفق على أن يبقى ميناء ومرسى المحمرة إلى فوق ملتقى نهر الكارون بشط العرب تحت السيادة الإيرانية، ولا يجري أي تغيير في التقاليد والحقوق فيما يتعلق بصيد السمك في الضفة الإيرانية للشط<sup>(1)</sup> ، وكذلك بالنسبة للملاحة.

3. معاهدة عام 1937.

وقد أعطت هذه المعاهدة حقوقاً جديدة لإيران في شط العرب إذ حدث تعديل على خط الحدود ، بموجب تنازل العراق عن جزء من مياهه الوطنية في النهر ولمسافة (7,75 كم) مقابل جزيرة عبادان أي من النهاية الشمالية لجزيرة (شطيط) حتى الرصيف رقم (1) - الذي يحمل اليوم رقم(3) - في عبادان على طول (خط التالوك) وبموجب ذلك أصبح لإيران منطقتان تكون لها مياه وطنية في شط العرب، أما باقي الشط فهو مياه عراقية وطنية حيث يمتد خط الحدود على طول ضفة الماء الواطئ للضفة اليسرى في شط العرب<sup>(2)</sup>.

4. معاهدة الجزائر 1975.

<sup>1</sup> - خالد العزي، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون ، دار الرشيد للطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإعلام، سلسلة دراسات ، العدد 211، بغداد ، ص13. وكذلك راجع: خالدة رشيد السعدون، تطور الأطماع الإيرانية في شط العرب، مصدر سابق، 39.

<sup>2</sup> - المصدر السابق، ص46.

المجلد الثاني - 2011

قد وضعت هذه المعاهدة حداً للنزاعات الحدودية، وسويت مسألة شط العرب لصالح إيران، بمرور خط الحدود وفقاً لخط منتصف النهر (التالوك) عند أخفض منسوب لقابلية الملاحة ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين العراق وإيران في شط العرب حتى البحر، وهذا الخط يتغير مع التغيرات التي يرجع أصلها إلى أسباب طبيعية في المجرى الرئيس الصالح للملاحة، ولا يتغير خط الحدود ما لم يعقد الطرفان اتفاقاً خاصاً بذلك، وإذا أدت العوامل الطبيعية إلى تغيير أو انتقال (العائدية الوطنية) لإقليم الدولتين أو التأثير على الأموال غير المنقولة والمباني والمنشآت الفنية فإن خط الحدود يستمر على كونه في (التالوك)<sup>(1)</sup> في مقابل ذلك تعهد شاه إيران بمنع تسلل أي عناصر تخريبية إلى العراق، وإيقاف مساعداته (للكرد)، في مقابل تضييق الخناق على حركات المعارضة الإيرانية للشاه من قبل العراق<sup>(2)</sup>.

من الملاحظ على هذه المعاهدات أن الجانب السياسي هو الطابع الغالب فيها على حساب الجانب الفني والحقوق الجغرافية المتعارف عليها، خاصةً فيما يتعلق بمعاهدة 1975<sup>(3)</sup>، إذ أراد الطرفان التخلص من الضغوط التي يواجهها في الداخل، لكنها لم تكن حلاً لمشكلات لحدود وخاصةً فيما يتعلق بالحدود البرية، إذ نص الاتفاق على عودة المدن الحدودية (سيف سعد، زين القوس، ميمك) إلى الأراضي العراقية، إلا إن عدم تنفيذ هذا الجانب من الاتفاق فور المصادقة عليه كما هو حال شط العرب، الأمر الذي دفع بالعراق في السنوات اللاحقة لهذه المعاهدة إلى إلغائها من جانب واحد، واعتبار شط العرب عراقياً

<sup>1</sup> - المصدر نفسه، ص 64.

<sup>2</sup> - سعيد عبد الفتاح عاشور وآخرون، العلاقات العربية - الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1993، ص 121-122.

<sup>3</sup> - عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة، مصدر سابق، ص 144.

المجلد الثاني - 2011

بالكامل، فكانت الفتيلة التي ساهمت في تطور الخلاف الحدودي العراقي . الإيراني إلى صراع عسكري .

الخاتمة

تعد المياه مصدراً رئيساً وثروة مستدامة مهمة للنشاط البشري على اختلاف أنواعه، ابتداءً من الاستخدام اليومي للسكان، مروراً بالنشاط الزراعي والصناعي، وانتهاءً بإنتاج الطاقة الكهرومائية، كما تعتبر المياه واحدة من أسباب الصراع السياسي بين الدول المتشاطئة على نهر واحد أو أكثر .

ويشارك العراق مع إيران بالعديد من الأحواض النهرية والمجاري المائية، والتي تقع منابعا في الجانب الإيراني، وتمثل بأكملها أو جزءاً حدوداً بين البلدين، ومع إن معظم المشاكل حول هذه الأنهار كانت اقتصادية في ظاهرها، إلا إنها تخفي أبعادا سياسية وأمنية، الأمر الذي جعل من المناطق الحدودية التي تجري خلالها هذه الأنهار بؤراً للصراع المستمر .

إن للمشاكل بين العراق وإيران حول الأنهار طابع خاص، فهو من جهة صراع على عائدة الأنهار، وبالتالي الأرض التي تجري خلالها ، ومن جهة أخرى صراع على المورد المائي ذاته، في ضوء المتطلبات المتزايدة للمياه بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني، وتنامي الخطط المستغلة للمياه.

وتتوزع الأنهار الحدودية بين البلدين على أربعة مناطق رئيسة، تشتمل في مجموعها على (44) نهراً، إلا إن المشاكل القائمة تقتصر عدد من الأنهار وكما هو واضح في الجدول التالي:.

المجلد الثاني - 2011

التوزيع المكاني للأنهار الحدودية

ت	مناطق توزيع الأنهار الحدودية	الأنهار مصدر الخلاف
1	أنهار شمال العراق ( كردستان العراق )	الزاب الأسفل
2	أنهار منطقة ديالى	ديالى، كنجير ، قره تو
3	أنهار منطقة واسط	طلال بدره
4	أنهار منطقة ميسان والبصرة	الكارون ، شط العرب

ويعتبر شط العرب من أهم الأنهار الحدودية بين العراق وإيران وقد أثرت حوله العديد من المشاكل والخلافات والتي تطورت إلى صراع عسكري في عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وقد أبرمت حوله العديد من المعاهدات والاتفاقيات التي نظمت الملاحة فيه، وحددت عائدة مياهه والأراضي التي يجري خلالها ، ابتداءً من معاهدة (أرضروم) الثانية عام 1847، مروراً ببروتوكول (القسطنطينية) في العام 1913، ومحاضر جلسات تحديد الحدود التابعة له في العام 1914، وانتهاءً بمعاهدة الجزائر في العام 1975، والتي وضعت حداً للنزاع الحدودي حول شط العرب، باعتماد خط (التالوك) أي خط منتصف النهر كحد سياسي بين البلدين، ولمسافة (102 كم) تقريباً، ابتداءً من اخفض نقطة أو منسوب لقابلية النهر للملاحة، من جنوب شرق مدينة البصرة وحتى مصبه في الخليج العربي، وعلى هذا الأساس تدخل الأنهار الحدودية كعنصر مهم ومتحكم في طبيعة العلاقات بين العراق وإيران كمورد مائي ، وحدود سياسية في الوقت ذاته.



المجلد الثاني - 2011

المصادر

1. احمد الرشيدى، الأنهار الدولية في الوطن العربي:أوضاعها الجغرافية وتنظيمها القانوني، مجلة شؤون عربية ، العدد 86 ، 1996.
2. جابر إبراهيم الراوي ، مشكلات الحدود العراقية . الإيرانية والصراع المسلح، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1 ، بغداد ، 1989.
3. حيدر شامان الصافي، العراق وإستراتيجية إيران المائية، جريدة الصباح، العدد 1803، 2009/10/22.
4. خالد العزي ، أضواء على التطورات التاريخية للصراع العراقي - الإيراني حول الحدود ، دار الحرية لطباعة ، الدار الوطنية للتوزيع والإعلان، بغداد ، 1981.
5. خالد العزي، مشكلات شط العرب في ظل المعاهدات والقانون ، دار الرشيد للطباعة والنشر ، وزارة الثقافة والإعلان ، سلسلة دراسات ، العدد 211، بغداد، 1980.
6. خالدة رشيد السعدون، تحليل العوامل التي ترسم خط الحدود بين العراق وإيران، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد، 1971.
7. خالدة رشيد السعدون، تطور الأطماع الإيرانية في شط العرب من خلال الاتفاقيات المعقودة بين العراق وإيران ، مطبعة التايمس للطباعة والنشر، ط1 ، بغداد ، 1981.
8. خليل إسماعيل محمد، مشكلات الأنهار الحدودية: دراسة منطقة التحضر الحدودي بين العراق وإيران ، الانترنت .
9. زكريا السباهي، المياه في القانون الدولي، دمشق، 1994.

المجلد الثاني - 2011

10. سعيد عبد الفتاح عاشور وآخرون، العلاقات العربية - الإيرانية، معهد البحوث والدراسات العربية، مركز البحوث العربية، القاهرة، 1993.
11. شط العرب ينتظر استعادة أمجاده، صحيفة الأهالي، الملحق الاقتصادي، ع2، 2003/9/30.
12. صباح عبود عاتي، وفيصل عبد منشد، أثر العوامل الجغرافية في التباين المكاني والزمني لملوحة مياه شط العرب، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العدد2/2009.
13. صباح ناجي الموسوي، تصنيف خور الزبير وإمكانية تحديد مقترباته خلال مراحل تطوره المختلفة، وقائع الندوة الثالثة حول الطبيعة البحرية لخور الزبير والمسطحات المائية المجاورة، مركز علوم البحار، جامعة البصرة، مطبعة دار الحكمة، البصرة، 1991.
14. عباس علي التميمي، طبيعة مشكلات الأنهار الحدودية ، مطبعة سلمى ، بغداد، 1982.
15. عبد الإله رزوقي كربل، الأنهار في محافظة البصرة، موسوعة البصرة الحضارية (الموسوعة الجغرافية)، مطبعة دار الحكمة ، البصرة، 1988.
16. عبد الرزاق عباس حسين، الجغرافية السياسية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1980.
17. عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية التحدي والاستجابة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط1 ، 1999.

المجلد الثاني - 2011

18. عبد المالك خلف التميمي، المياه في المشرق العربي، مجلة عالم الفكر، مجلد4، 1994.
19. عبد الوهاب القصاب، التأثير الجيوستراتيجي لسياسة التسلح الإيرانية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، 2003.
20. عمران موسى البياتي، مندلي عبر العصور، منشورات وزارة الإعلام ، دار الحرية، بغداد، 1985.
21. فلاح شاكر الأسود، الحدود الشرقية للوطن العربي، مطبعة سلمى ، بغداد، 1982.
22. وسن صبيح حمدان، السلوك الدوري لبعض الخصائص الهيدروكيميائية لشط العرب، بحث مقدم في الندوة العلمية لقسم الدراسات الجغرافية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، 2009/5/20 غير منشور.